الأمم المتحدة S/2022/36

مجلس الأمن

Distr.: General
19 January 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 19 كانون الثاني/يناير 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يشرفني، ومن واجبي، أن أوجّه انتباهكم إلى الحالة المعلّقة للأشخاص الثمانية الذين بُرّئت ساحتهم والأشخاص المدانين الذين قضوا مدة عقوبتهم ونُقلوا في كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى جمهورية النيجر. ومنذ أن قدّمت إحاطتي الأخيرة عن التقدم الذي أحرزناه إلى مجلس الأمن في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، حدث تطوّر كبير في الأحداث فيما يتعلّق بتنفيذ "الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية النيجر والأمم المتحدة بشأن نقل الأشخاص الذين أفرجت عنهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أو برأتا ساحتهم".

وقد ظلّت التحديات المحتملة المتصلة بنقل الأشخاص الذين بُرّئت ساحتهم أو أُفرج عنهم واضحة لسنوات عديدة لجميع الجهات الفاعلة العاملة في مجالات السلام والأمن والعدالة الدولية. وفي هذا الصدد، تذكرون أنه بالنسبة للأشخاص الذين هم في هذه الحالة التي تعدّت إقفال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تقع على عاتق الهيئة التي خلفتها، وهي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، مهمة المساعدة على حل هذه المسألة بتوجيه من مجلس الأمن.

وقد كرّس مجلس الأمن قدرا كبيرا من التركيز والطاقة من أجل إيجاد حل مستدام لإعادة توطين هؤلاء الأشخاص. وبالفعل فقد ظهرت أهمية حل هذه المسألة فيما لا يقل عن 10 قرارات اتخذها المجلس منذ أكثر من عقد من الزمان، وهي، القرارات 1995 (2011)، و 2029 (2011)، و 2054 (2012)، و 2080 (2012)، و 2194 (2014)، و 2256 (2015)، و 2422 (2018)، و 2529 (2020)، وفي بياني رئيس مجلس الأمن المؤرخين 19 آذار/مارس 2018 و 28 شباط/فبراير 2020. وقد دعا المجلس الدول الأعضاء باستمرار وبشكل قاطع إلى التعاون مع الآلية وتقديم كل المساعدة اللازمة لها فيما يتعلق بهذه المسألة الخطيرة والمستعصية.

وأخيرا، وبعد أن أوشكت حكومة النيجر على الانتهاء من فترة عضويتها في مجلس الأمن التي دامت سنتين، وبعد أن حازت خبرة مباشرة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتسوية هذه المسألة، ردّت حكومة النيجر على نداءات المجلس المتكررة الموجّهة للدول الأعضاء. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أبرمت النيجر والأمم المتحدة الاتفاق الذي وقعه نيابة عن حكومة النيجر وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون، ونيابة عن الأمم المتحدة رئيس قلم الآلية، أبو بكر تامبادو. وينص الاتفاق في أحكامه

الملزمة أن تمنح النيجر الأشخاص المنقولين وضع الإقامة الدائمة وأن تصدر لهم وثائق الهوية اللازمة في غضون ثلاثة أشهر من دخولهم أراضيها (المادة 5). وينص الاتفاق أيضا على أن توجه أية رسائل رسمية بين النيجر والآلية فيما يتعلق بالمسائل المنصوص عليها في الاتفاق إلى قلم الآلية وإلى وزير الخارجية والتعاون في النيجر (المادة 2)، وأن تتم تسوية أي منازعة أو خلاف أو مطالبة تنشأ عن الاتفاق أو تتعلق به عن طريق التفاوض أو عن طريق تسوية يُتفق عليها بصورة متبادلة (المادة 11).

وخلال مناقشة مجلس الأمن في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، ذكرتُ أن ثمانية من الأشخاص التسعة الذين بُرّئت ساحتهم والأشخاص المدانين الذين قضوا مدة عقوبتهم قد نقلوا بالفعل إلى النيجر عملا بالاتفاق. وأثنيتُ بوجه خاص على استعداد النيجر اتخاذ إجراءات مجدية بوصفها "مثالا للتعاون بين الدول الذي سيثبت أهميته الحاسمة فيما يتعلّق بقدرة الآلية على أداء المهام المنوطة بها". وقد تدخلت النيجر، بوصفها رئيسة مجلس الأمن، بصفتها الوطنية للترحيب بإنجاز الاتفاق والإعراب عن دعمها للآلية وعملها.

وبصورة غير مفهومة، أُفيد أنه بعد مرور أسبوعين، في 27 كانون الأول/ديسمبر 2021، صادرت سلطات النيجر من الأشخاص المنقولين وثائق هويتهم التي حصلوا عليها مؤخرا، ووضعتهم قيد الإقامة الجبرية، وسلّمتهم أمر طرد يقضي بمغادرتهم أراضي النيجر في غضون سبعة أيام "لأسباب دبلوماسية". وتجدر الإشارة إلى أن أمر الطرد لا يشير إلى الاتفاق ولا إلى التزام النيجر بالتقيّد بأحكامه.

وللأسف، لم تبلغ النيجر الآلية بأمر الطرد الذي لم تعلم بوجوده إلا بعد تلقيها طلبات متعددة من الأشخاص المنقولين ابتداء من 29 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفورا، في 30 كانون الأول/ديسمبر 2021، كلّفت القاضي المناوب في فرع أروشا التابع للآلية، جوزيف إي شيوندو ماسانشي، النظر في تلك الطلبات، وقد أصدر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 أمرا إلى النيجر بوقف أمر الطرد والسماح للأشخاص المنقولين بالبقاء على أراضيها، وفقا لأحكام الاتفاق، في انتظار البتّ النهائي في هذه المسألة. وقد دعا القاضي المناوب في أروشا حكومة النيجر إلى تقديم مذكرات خطية في غضون 30 يوما من تسلّمها الأمر بشأن صحة أمر الطرد وامتثالها للاتفاق.

وبصفتي رئيسا للآلية، أصدرت أيضا أمرا لرئيس القلم لكي يتّخذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل ضمان ألا يتسبب أمر الطرد في المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص المنقولين. وكذلك أصدرت تعليمات إلى رئيس القلم بأن يتعامل مع السلطات المعنية في النيجر، بما يتمشى مع الإجراءات المنصوص عليها في المادتين 2 و 11 من الاتفاق.

ونتيجة للأوامر القضائية الصادرة عن الآلية، فضلا عن التدخلات الجارية ذات الطابع الدبلوماسي، أحالت حكومة النيجر إلى الآلية في 4 كانون الثاني/يناير 2022 مذكرة شفوية تشير إلى قرارها بتعليق تنفيذ أمر الطرد لمدة 30 يوما اعتبارا من 3 كانون الثاني/يناير 2022، بغية تمكين الآلية من العثور على دولة عضو أخرى تقبل بالأشخاص المنقولين على أراضيها. وتنتهي فترة تعليق الأمر في 2 شباط/فبراير 2022.

وفي ضوء هذه المذكرة الشفوية، وإلى جانب الالتماسات الإضافية التي تدعي حدوث انتهاكات أخرى للاتفاق، ذكر القاضي المناوب في أروشا من جديد أن الأمر القاضي بتعليق تنفيذ أمر الطرد "ينبغي أن ينطبق إلى حين البت النهائي في المنازعة المتعلقة بامتثال النيجر لاتفاق إعادة التوطين". وعلاوة على ذلك، رأى أنه من الضروري "إيجاد أن النيجر يجب أن تلتزم بسيادة القانون فيما يتعلق بالأشخاص المنقولين

وضمان حقوقهم الإنسانية الأساسية“، وبناء على ذلك أمر النيجر ”بمواصلة تنفيذ وتطبيق جميع أحكام اتفاق إعادة التوطين، مع الامتثال الكامل لنصه وروحه، وضمان سلامة ورفاه الأشخاص المنقولين إلى حين البت النهائي في المسألة“. وتحقيقا لهذه الغاية، أمر القاضي المناوب في أروشا النيجر أيضا ”بضمان إعادة وثائق الهوية للأشخاص المنقولين وتمتعهم بحرية التنقل على أراضيها، وفقا للمادة 5 من اتفاق إعادة التوطين، إلى حين البت النهائي في المسألة“.

وفي الوقت الراهن، ينتظر كل من القاضي المناوب في أروشا والآلية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، والأشخاص المنقولين، إشارة من النيجر عما إذا كانت ستلتزم بأحكام الاتفاق المبرم مؤخرا.

ويساورني بالغ الانزعاج من الظروف الراهنة وتأثيرها الشديد المحتمل على حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص المنقولين، وعلى سيادة القانون بصورة أعم. ففكرة أن أي دولة عضو في المنظمة يمكن أن تسعى إلى تجاهل اتفاق أبرم مؤخرا مع الأمم المتحدة فكرة تبعث على الأسى ولا يمكن السماح لها بأن تشكل سابقة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة ما فتئ مجلس الأمن ينظر فيها ويطالب مرارا وتكرارا الدول الأعضاء بالتعاون اللازم بشأنها.

ولذلك، فإنني ألتمس بكل احترام دعم مجلس الأمن في إقناع جمهورية النيجر بضرورة التقيد الكامل بنص الاتفاق وروحه.

وفي الختام، سأكون ممتنا للغاية لو أمكنكم، بصفتكم رئيسة لمجلس الأمن، تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق المجلس.

(توقيع) كارمل **أغيوس**
الرئيس